الإندبندنت تعلن ... (تتمة ص1)

عيون حلفاء أميركا شاخصة نحو جنيف، خصوصاً السعودية وتركيا، لالتقاط الإشارات التي يمكن البناء عليها، في مفاوضات مطلوبة خصوصاً بين إيران والسعودية، في ضوء الخلافات والنزاعات المتفجرة في المنطقة، والتي يشكل استمرارها وفقاً للرؤية الأميركية العائق الأهمّ أمام الفوز بالحرب على «داعش» وسائر التنظيمات الإرهابية.

هذا التفاهم السعودي الإيراني الذي رآه البطريرك بشارة الراعي أساسياً في صناعة الرئيس العتيد، مضيفاً إليه ما بدا أنه تمهيد لتعديل دستوري تحت شعار عدم الممانعة إذا اقتضت الضرورة، هو التفاهم الذي اعتبر الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أنّ بمستطاع اللبنانيين إذا أحسنوا إدارة الحوار في ما بينهم عدم انتظاره وانتظار نتائجه، معلناً تفاؤله بحوار حزب الله وتيار المستقبل، مؤكداً أنّ الحرب على الإرهاب تحت السيطرة وأنّ النصر سيكون حليف ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة كما كان في الحرب مع «إسرائيل».

وتناول السيد نصرالله الشأن الحكومي داعياً الحكومة إلى الخروج من الغرق في الخلافات حول ملف النفايات، بينما كانت لا تزال قضية قرار اللجنة الوزارية المكلفة بقضية النازحين السوريين على الطاولة، حيث كشف رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حردان في بيان خصّصه للموضوع أنّ القرار ينصّ على فرض السمة على السوريين الراغبين بالدخول إلى لبنان، وأنّ التوضيحات لا تغيّر في النص، والنصّ مخالف للقوانين المرعية التي من بينها معاهدات لا يغيّرها إلا تعديل قانوني، وإلا تبقى نافذة، وجوهرها أن لا قرار يطاول أي مفردة من مفردات العلاقة بين البلدين يمكن اتخاذه خارج أطر التنسيق والتشاور بين البلدين والحكومتين، داعياً إلى إلغاء صريح للقرار والعودة إلى التنسيق مع الحكومة السورية لمعالجة المشاكل الناجمة عن قضية النازحين السوريين بروح التعاون والأخوة.

حكومياً، تكثفت الاتصالات أمس بين المرجعيات السياسية لمعالجة الأزمة الحكومية التي نشأت أول من أمس على خلفية موضوع المطامر.

وأكدت مصادر وزارية كتائبية لـ«البناء» أن المشاورات لم تتوقف بين القوى السياسية منذ انتهاء جلسة مجلس الوزراء يوم الخميس الفائت لإيجاد حل لملف النفايات»، وتوقعت «أن نشهد حلحلة في هذا الملف قبل يوم الثلاثاء المقبل». وشددت المصادر على «أن آلية عمل الحكومة ستبقى كما هي لجهة الإجماع الوزاري على القرارات الحكومية لكي تصبح نافذة».

وفي السياق، أكدت مصادر وزارية لـ«البناء» «أن لا خيار سوى إقرار ملف النفايات»، لافتة إلى «أن عدم إقرار الملف يعني إطالة عمر أحادية سوكلين، في حين أن إقراره يمنح الفرص للمنافسة والحصول على عروض بأسعار أرخص».

وشددت المصادر على «أن وزراء الكتائب سيوافقون على الخطة مع التعديلات التي تقدموا بها والتي وافقت عليها الحكومة». وأشارت إلى أن الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء شهدت تقارباً في وجهات النظر بين وزراء «الكتائب» ووزير التربية الياس بوصعب، في عدد من المواضيع، كون بعض ما تقدم به «الكتائب» من تعديلات، سبق أن طالب بها بوصعب في اللجنة الوزارية وأمام مجلس الوزراء». ولفتت المصادر إلى «أن الطرفين اتفقا في الجلسة على وجوب فصل بيروت عن قضاءي المتن وكسروان، خصوصاً بعدما اعترض بوصعب وفي شكل صريح على إمكان تحميل قضاءي المتن وكسروان طمر النفايات».

ولفتت المصادر إلى «أن وزير الزراعة أكرم شهيب كان اقترح توزع نفايات بيروت الكبرى على جميع الأقضية»، علماً أن هذه الإجراءات موقتة لأن الخطة تنص على حرق النفايات كما هو واقع الحال في معظم الدول الأوروبية».

وكان حزب الكتائب اعتبر في بيان «أن أي تعاون في مسألة مطامر النفايات وتخصيصها ووضعها في عهدة الشركات يعني بقاء الفساد وهدر المال في هذا الملف». وشدد على أنه «يصر على أن تتحمل الدولة وحدها هذه المهمة بحيث تعود سلطة تخصيص المطامر وتحديدها للحكومة، وتعفى منها الشركات».

من جهته، أكد وزير البيئة محمد المشنوق أنه أجاب على ملاحظات حزب الكتائب التي وصلته وتم الاتفاق على المهل واعتماد الشفافية، إلا «أن من يناقش اليوم يبدو وكأنه اطلع على الملف في الفترة الأخيرة، خصوصاً أن الانقسامات بدت واضحة داخل حزب الكتائب في ما يخص التوافق أو الرفض».

نصرالله: الموضوع لا يستأهل تعطيل البلد

وتطرق الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله إلى الموضوع الحكومي خلال إطلالته المتلفزة أمس في حفل جمعية «الإمداد الخيرية الإسلامية»، بمناسبة ذكرى المولد في «ثانوية المهدي» في الضاحية الجنوبية، آملاً من رئيس الوزراء والوزراء وأيضاً من المرجعيات السياسية «أن لا يترك الموضوع ليتفاعل ويأخذ وقته على الطريقة اللبنانية»، مؤكداً أن هذا الموضوع لا يتحمل ولا يستأهل أن تتعطل الحكومة والبلد من أجله».

وعلى صعيد الحوار مع تيار المستقبل أعلن نصرالله «أن الحوار بين حزب الله وتيار المستقبل، برعاية كريمة من رئيس مجلس النواب نبيه بري يسير بالجدية المطلوبة بين الطرفين وفيه مصلحة كبيرة للبلد، ويكفي «أن البلد ارتاح منذ بدء الحديث عن الحوار، ولا شك في أن هذا مصلحة للبلد ولجميع اللبنانيين».

وأضاف: «من خلال جلستي الحوار، أستطيع أن أتحدث عن إيجابية كبيرة في الوصول إلى نتائج، ونحن وجميع المعنيين بالحوار واقعيون ولم نرفع سقفه. نحن نعرف أنه من الصعب الوصول إلى اتفاق شامل، نحن نريد أن نتفق على ما يمكن الاتفاق عليه ونضع ما نختلف عليه في أطر معينة»، مؤكداً «إمكان الوصول إلى نتائج، وهذا الأمر هو الأقوى وهو الأغلب». وأوضح أن «جدول أعمال الحوار مع المستقبل كان سقفه الحفاظ على البلد، وهذا الحوار لا ينوب عن بقية القوى السياسية في لبنان وهو حوار بين طرفين، وهذا طريق لحوار وطني، وقد دعيت سابقاً لحوارات ثنائية وثلاثي «.

وفي مواجهة الخطر التكفيري شدد السيد نصرالله على أن اللبنانيين «ليسوا عاجزين، وليسوا بحاجة إلى مساعدة أحد»، مشدداً على أن «بقوانا الذاتية، بالجيش والشعب والمقاومة، كما هزمنا الإسرائيليين نهزم الإرهابيين والتكفيريين ونهزم كل من يفكر أن يعتدي على لبنان أو أن يطال من كرامة وعزة وأمن اللبنانيين».

وتطرق السيد نصر الله إلى الوضع الأمني في لبنان، قائلاً: «في الأشهر الماضية كان الوضع الأمني جيداً بفضل جهود الجيش والقوى الأمنية، ولكن يبقى الحذر مطلوباً».

حردان: لمعالجة قضية النازحين بالتنسيق مع سورية

على خط آخر، تواصلت الاعتراضات على الإجراءات التي فرضها لبنان على المواطنين السوريين القادمين إلى لبنان، وفقاً لصيغة وضعتها لجنة وزارية مصغّرة. واعتبر رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حردان أنّ هذا الأمر يناقض الاتفاقيات الموقعة بين لبنان وسورية، ويحمل في طياته موقفاً سياسياً يتناقض تماماً مع سياسة «الحيادية» التي لا يظهر أنّ الحكومة اللبنانية تتبعها.

ولفت حردان في بيان أمس إلى أنّ ربط تنفيذ الإجراءات المعقدة على السوريين بمضمون الصيغة التي توصلت إليها اللجنة الوزارية، أمر غير مقبول إذ إن الصيغة المذكورة تنصّ على ضرورة حصول السوريين على «سمة دخول»، وهذا شأن لا تقرّره لجنة وزارية بل يجب أن يُقرّر في مجلس الوزراء ويُشرّع دستورياً في المؤسسات المعنية. وطالب بوقف هذه الإجراءات المعقدة والمضرّة بمصلحة لبنان ومصالح اللبنانيين قبل السوريين، والشروع في خطوات عملية وجادّة لمعالجة قضية النازحين، وهذا يحتاج إلى تنسيق مشترك بين الحكومتين اللبنانية والسورية.

الراعي لا يمانع التعديل الدستوري

أما على صعيد الاستحقاق الرئاسي، فقد برز موقف لافت للبطريرك الماروني بشارة الراعي الذي أعلن أن «لا اعتراض لدينا على أي مرشح، وإذا اقتضت الضرورات الوطنية لتعديل مواد في الدستور فلا مانع».

واقترح خلال لقائه السنوي الإعلاميين المعتمدين في الصرح البطريركي «أن يبقى النواب في المجلس النيابي وعقد جلسات متتالية حتى انتخاب رئيس للجمهورية»، مشيراً إلى «أنه لم يعد مسموحاً للسياسيين التلاعب بمصير الوطن في ظل ما تعانيه البلاد على كل الأصعدة».

ورأى أن «لا فريق 8 آذار ولا 14 آذار ولا حتى النائب وليد جنبلاط يقومون بأي مبادرة لانتخاب الرئيس والخروج من المأزق»، مؤكداً «أن قضية انتخاب الرئيس مرتبطة بالصراع السني – الشيعي في المنطقة، وليس أن يتفق الموارنة أولاً كما يقول البعض، فهذا الكلام غير صحيح». وقال: «طالبنا المجتمع الدولي بسحب لبنان من إطار النزاع السني – الشيعي والمساعدة على انتخاب رئيس جديد».

وأعلن انه «التقى الأقطاب الموارنة الأربعة كلاً على حدة واستمع إلى وجهة نظرهم».

الضغوط على سورية ... (تتمة ص1)

كانت الجمهورية العربية السورية التي عبرت عن ثقتها بقائدها السيد الرئيس بشار الأسد في انتخابات ديمقراطية قد تصدت، نيابة عن كل شعوب العالم، للإرهاب، وكان الرئيس بشار الأسد قد أوضح بكل صدقية القائد أهداف الهجمة الإرهابية على سورية وعلى كل العالم وحذر من خطورة تفاعلاتها في المجالين الفكري والعملي. إلا أنه كان واضحاً أن القرار الخارجي كان قد اتخذ لإنهاء النهج السوري المدافع عن السيادة والاستقلال والتطور والتنمية التي تخدم مستقبل الشعب السوري مهما كان الثمن. وبالإضافة إلى الأساليب الدموية التي أشرنا إليها أعلاه، استخدم أعداء سورية وما زالوا يستخدمون اليوم أسلوباً آخر يتمثل في ممارسة مختلف أشكال الضغوط على سورية بهدف فرض التغيير الذي يريدون على هذا البلد بما في ذلك تغيير ما أسموه بالنظام لكن من خلال عملية سياسية انتقالية لأنهم فشلوا بذلك من خلال الإرهاب.

وفي إطار تنفيذ سياسة الضغوط التي مارسوها وما زالوا للوصول إلى غاياتهم السياسية، فقد قاموا وما زالوا مستمرين بفرض عقوبات اقتصادية على شعب سورية. وتقوم الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة وحلفاؤها في قارات أخرى بفرض منظومة من العقوبات الظالمة وغير المشروعة بموجب اتفاقيات التجارة الدولية تتجاوز في حقدها ما هو مسموح به في إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فهؤلاء يحرمون المواطن السوري حتى من استخدام ما لديه من مبالغ مالية صغيرة لشراء حاجات أطفاله الأساسية. فكل بنوك العالم المرتبطة بنظام الولايات المتحدة المالي لا تسمح بتحويل دولار واحد لشراء الحاجيات الإنسانية الأساسية بما في ذلك الأدوية والحليب والمواد الغذائية الأخرى. ووصلت هذه العقوبات المصرفية إلى إغلاق حسابات الوفد الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة والسفارات السورية التي تقدم خدماتها للمواطنين السوريين، خصوصاً في العواصم الغربية وغيرها. وعلى رغم مخالفة ذلك لأدنى القواعد الدبلوماسية، وتدخل الأمم المتحدة لفتح حسابات الوفد الدائم في نيويورك بموجب اتفاقية البلد المضيف مع الأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة لم تتراجع عن عجرفتها ومخالفتها لاتفاقية المقر التي التزمت الولايات المتحدة بموجبها بعدم عرقلة البعثات الوطنية العاملة في الأمم المتحدة.

ومن الضغوط التي تمارسها الدول الغربية وأدواتها على سورية هو إمطار الأمم المتحدة ومنظماتها بمعلومات كاذبة ضد الدولة السورية والحكومة السورية وتحميل القيادة في سورية والجيش السوري مسؤولية ما يجري من دماء ودمار. ولا بد هنا من الإشارة من دون تردد وبكل وضوح إلى أن موظفي الأمانة العامة في نيويورك وفي أماكن أخرى قد تم استنفارهم لخوض هذه المعركة ضد سورية في مخالفة لميثاق المنظمة الدولية ودور الأمانة العامة وصدقيتها. ولسنا بحاجة للبرهنة على ذلك، فبيانات الأمين العام وكبار موظفيه أمام مجلس الأمن والجمعية العامة واللجان الفرعية وبعض المنظمات المختصة مليئة بالكثير من المعلومات المضللة وغير الصحيحة وكل ذلك يشير إلى ارتباطها بسياسات الدول المعادية لسورية وعدم استقلاليتها وابتعادها عن الموضوعية. وحتى وقت ليس بالبعيد، لم ترد كلمة إرهاب واحدة في بيانات هؤلاء المسؤولين الدوليين مما قدم غطاء لكل الذبح والدمار وأكل القلوب الذي مارسه القتلة والإرهابيون. بل إن بعض موظفي الأمانة العامة كانوا يبررون علناً ما يقوم به الإرهابيون. والأكثر من ذلك هو أن الأمانة العامة تجاهلت عمداً التقارير التي تصلها من موظفيها في سورية والمنطقة عن ممارسات الإرهابيين الذين قصفوا المدارس ودمروا المستشفيات واغتصبوا النساء وقطعوا رؤوس رجال الدين لتتهم الأمانة العامة زوراً وبهتاناً الحكومة بذلك. ومما لا بد من الإشارة إليه هو أن بعض الدول المعروفة بتخلف أنظمتها وديكتاتورية أنظمتها بما في ذلك في السعودية وتركيا بدأت بتقديم مشاريع قرارات إلى الجمعية العامة ولجانها وإلى مجلس حقوق الإنسان حول حقوق الإنسان في سورية مما أثار الضحك والاستهزاء بمثل هذه المؤسسات ومشاريع القرارات التي تعتمدها وكأن السعودية أصبحت واحة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم. وعلى رغم إدانة مجلس الأمن مؤخراً لتنظيمات الإرهاب ودعوة الدول لاتخاذ إجراءات ضد تنظيمات «القاعدة» والإرهاب الأخرى في سورية والعراق، فإن القرارات التي قدمتها السعودية خلت من أية إشارات إلى الإرهابيين والقتلة لأن هؤلاء هم حلفاء للسعودية وتركيا وآخرين في الدول الغربية ما زالوا يتحدون قراري مجلس الأمن رقم 2170 المتعلق بمكافحة تنظيمي «القاعدة» و«جبهة النصرة»، والقرار رقم 2178 المتعلق بمكافحة الإرهابيين الأجانب.

واستخدم الغرب ملف أسلحة الدمار الشامل للضغط على سورية، فقاموا بتزويد التنظيمات الإرهابية المسلحة بمواد كيماوية استعملها الإرهابيون في غوطة دمشق في عام 2013، وبعد ذلك في حلب وفي كفرزيتا. فرحبت سورية بلجان تحقيق دولية وتعاونت معها وقدمت لها كل التسهيلات كي تقوم بتحرياتها على أكمل وجه. إلا أن الدول الغربية لم تعترف بنتائج التحقيقات التي صدرت عن اللجان الدولية وتابعت ضغوطها اللاأخلاقية واللامهنية باتهام سورية في استخدام السموم الكيماوية ضد جيشها وشعبها وهذا دليل على الغباء والمهزلة. وكما يعرف الجميع فإن سورية كانت قد تقدمت في نهاية عام 2003 بمشروع قرار لتصفية كافة أسلحة الدمار الشامل من نووية وكيماوية وبيولوجية، إلا أن تهديد الولايات المتحدة باستخدام الفيتو ضد مشروع القرار السوري المدعوم عربياً وإقليمياً آنذاك حال دون تحقيق ذلك في عام 2003. إذاً المسؤول عن عدم تحقيق هدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل منذ عام 2003 هو الولايات المتحدة وحلفاؤها الذين لا يحق لهم الآن بالبعدين الأدبي والعملي توجيه النقد إلى سورية أو تحميل الجانب العربي مسؤولية عدم تطبيق قرارات مؤتمرات مراجعة اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، علماً أن جميع الدول العربية قد صادقت على اتفاقية منع الانتشار ولم تبق سوى «إسرائيل» خارج إطار نظام منع الانتشار تتحدى العالم كله من خلال إصرارها وإصرار حلفائها الغربيين على أن تكون المالك الوحيد لأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وإيماناً من سورية بتنفيذ التزاماتها بإنهاء برنامجها الكيماوي والذي كان قد توقف عملياً في منتصف التسعينات من القرن الماضي، فقد قامت بالتعاون التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ونقل المواد الكيماوية الخاضعة لأحكام الاتفاقية إلى خارج سورية فإنه لم يعد من المبرر استخدام هذا الملف للضغط على سورية. إلا أن صبيان الغرب ما زالوا، للأسف بتواطؤ أيضاً مع دولة عربية، وصلت صدفة إلى عضوية مجلس الأمن، يطالبون سورية بتنفيذ تعهداتها وهم يعرفون أن سورية تخلت عن المواد الكيماوية في شكل موثق وتام.

ومن دون أي شعور بالمسؤولية والحرص على دماء السوريين، تمارس الولايات المتحدة وحلفاؤها أساليب أخرى لا أخلاقية من الضغوط على سورية تمثلت بنيتها التوقيع مع تركيا والسعودية على اتفاق ينص على تدريب مزيد من القتلة والإرهابيين في هذين البلدين لهدف وحيد وهو التأثير على قدرات الجيش العربي السوري البطل وإضعافه كما يعتقدون. وبعيداً عن سياسات النفاق الغربية التي تدعي مكافحة «داعش» و«النصرة» وفصائل «القاعدة» الأخرى، فإن توقيع مثل هذه الاتفاقيات وتقديم تعهدات أميركية بتمويل تدريب هؤلاء القتلة في السعودية وتركيا وتقديم السلاح لهم لا يخالف فقط ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يمنعان القيام بمثل هذه الأعمال العدائية التي لن تؤدي إلا إلى مزيد من سفك الدماء، فإن مثل هذه الضغوط في حال تم تنفيذها تعني تمديد الحرب التي تقوم بها آلة القتل الغربية والسعودية والتركية ضد السوريين إلى عدة سنوات مقبلة، وهو ما يتناقض مع بيان جنيف وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى وضع حد للإرهاب في سورية والعالم. كما يكشف ذلك النفاق الذي تمارسه الولايات المتحدة والمتحدثون باسمها عن حرصهم على أرواح السوريين ومكافحة الإرهاب ووقف تمويله والدعاية لمصلحته.

لن تكفينا صفحات كثيرة للحديث عن مختلف الضغوط التي تمارسها القوى التي لا تريد الخير لسورية، لكن المهم أن تعي هذه الدول أن كل الضغوط قد سقطت على صخرة الصمود السوري المدعوم من حلفاء سورية وشركائها في المنطقة والعالم. أن تصمد سورية لمدة أربع سنوات فإن ذلك يعني أن شعبها وجيشها وأصدقاءها سينتصرون على الإرهاب والتكفيريين والمتشددين ومن يدعمهم. وقد دانت سورية الإرهاب الذي يضرب في كل أنحاء العالم ونبهت إلى أن الإرهاب سيطاول داعميه، فالذي يضع السم في الطعام عليه أن يتذوقه. إلا أن سورية لم تقف متفرجة على جرائم الإرهاب ودانت بكل قوة ما حدث مؤخراً في بلد أوروبي من جريمة إرهابية على رغم مواقف قياديي هذا البلد الأغبياء الذين روجوا للإرهاب وبرروا ممارساته وقدمت له الدعم المالي والعسكري والغطاء السياسي.

سورية لن تخضع للضغوط، وعلى من يعتقد أن تعريض حياة الشعب السوري لمزيد من المعاناة والضغوط للحصول على تنازلات سياسية من شعب سورية وقيادته وجيشه وأصدقائه فهو مخطئ، ألم تكفهم أربع سنوات؟ ألم يتعلم أعداء سورية داخلياً وإقليمياً ودولياً أن أبطال سورية وأصدقاءها على استعداد لمواصلة النضال دفاعاً عن الشرف والكرامة والسيادة والاستقلال مهما بلغت التضحيات؟

وختاماً نقول لأولئك الذين يحلمون ويتوهمون أن سورية ستغير من نهجها وقناعاتها الوطنية نتيجة للضغوط التي يمارسونها، بأن هذه الضغوط ستفشل كما فشلت كل الأساليب الأخرى، وأن سورية لن تخضع للضغوط والابتزاز، وأن الآخرين لن يحصلوا من سورية على تنازلات لم تقبل بها سورية قيادة وشعباً سابقاً مهما بلغت التضحيات ومهما طالت المعاناة لاحقاً. فالاستقلال والسيادة والكرامة وحرية القرار ووحدة شعب سورية وأرضها قيم لا يمكن التنازل عنها، وهي تستحق بامتياز مواصلة الصمود من أجلها وتقديم التضحيات والشهداء من أجل الحفاظ عليها.

د. فيصل المقداد

من عبث بثقافة ... (تتمة ص1)

وكيفية قضم الأشواك، لم يكن يحسب لها أهل التنظيم الصغير حساباً، ليجدوا أنفسهم فجأة أمام طوفان من المتطوّعين يمنحونهم فرصة الحلم الذي كان ممنوعاً، وهنا دور طابخ السم، بمنح هذا الحلم فرصة إحياء الخلايا الخامدة وتنشيطها، وهذا ما يؤكده انتماء الذين نفذوا هجمات باريس لجيل «القاعدة» المتقاعد الذي عاد إلى العمل بوهج ما فعله ظهور «داعش» بهم وبالمئات والآلاف مثلهم من المتقاعدين والمتطوّعين الجدد، وليست القضية أنهم كانوا موجودين ومنتظمين ومصمّمين على الفعل واستعملهم، بل أنهم كانوا مجرّد أصحاب موضة ثقافية في التديّن، وصاروا برعاية رسمية مقاتلين محترفين، وها هم اليوم يرسمون طريق حروبهم بعيداً عمّا رسمه من استنهضهم وقذف بهم في لجة التحوّل من هواة موضة لحى وثقافة إلى محترفين في كيفية حز الرؤوس وأكل الأكباد.

– مثقفون مسلمون عاشوا في الغرب وباريس خرجوا يستنكرون المنطقين والمعادلتين، ورأوا فيهما تشجيعاً على الإرهاب وشماتة وتبريراً للفعل المشين، وتعبيراً عن عقدة نقص لا تريد الاعتراف بأنّ المشكلة تكمن «فينا نحن العرب والمسلمين»، فليس كلّ التخلف مؤامرة، وليس الإرهاب مجرّد استجلاب بل هو جزء أصيل من هوية متخلفة للدين تحتاج شجاعة الاعتراف بانتمائها إلى هويتنا الثقافية التي آن أوان الثورة عليها، الثورة الثقافية في الدين وعلى الدين وحول الدين، حتى تستقيم المعايير الإنسانية التي تنتهك باسمه، ونصفّق لها كحمقى، ونخترع لها التبريرات.

– في كلّ تفكير وفقاً لابن حنيفة حق فيه بعض من الباطل وباطل فيه بعض من الحق، لكن في السياسة للكلام وظيفة، وموقع وتوقيت، فلأيّ من التفكيرين الأرجحية في اللحظة والسياق الراهنين، للدعوة إلى المراجعة الإسلامية الفكرية والثورة الثقافية، أم لدعوة الغرب إلى التأمل والتقييم وإعادة النظر في السياسات العرجاء؟

– ما لا يجوز أن يغيب عن دعاة الثورة الثقافية في الدين، أنّ الثورة كفعل تقدّم إلى الأمام هي في حالة الإسلام دعوة للعودة إلى الوراء، فما نحتاجه هو أن نعود إلى قرن نحو الخلف حيث كان فقهاء من أمثال محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وجمال الدين الأفغاني يتقدّمون المشهد الفكري والثقافي والسياسي، دعاة الدولة المدنية، الذين اختفوا بقدرة قادر ليحلّ مكانهم محمد بن عبد الوهاب وسيد قطب لنصف قرن، ويتلوهم في النصف الثاني أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وأبو بكر البغدادي، ولنكتشف أنّ النصف الأول كان صناعة بريطانية والنصف الثاني كان صناعة أميركية، النصف الأول من ثقافتنا الإسلامية صنعه البريطانيون لحماية آبار النفط وقناة السويس، والنصف الثاني صنعه الأميركيون لقتال الشيوعية لربع قرن، وتالياً قتال الشيعية للربع الثاني، على الأقلّ هذا ما تقوله وثائق الخارجية البريطانية ومن بعدها وثائق الاستخبارات الأميركية، بدءاً من مذكرات زبيغينيو بريجنسكي عن كيفية ولادة تنظيم «القاعدة» وظاهرة المجاهدين في أفغانستان بالتنسيق مع القائم بالأعمال السعودي في واشنطن آنذاك الأمير بندر بن سلطان.

– ما لا يجوز أن يغيب أيضاً عن دعاة الثورة الثقافية في الإسلام، وهي حاجة بالمناسبة للعودة قرن إلى الوراء، هو أنّ الدعوة إلى دولة إسلامية لم يعرفها الفقهاء المسلمون قبل ولادة الدولة اليهودية في فلسطين، وأنّ موروثات الاحتلال الفرنسي للجزائر وبلاد المغرب لا تزال جزءاً من الذاكرة المستورة في حروب شوارع باريس، وما رافقها من بعد ديني غير خاف على كلّ من تابع ثقافة نزع الحجاب بحراب البنادق للمسلمات في شوارع الجزائر، باعتبار مهمة الاستعمار التنوير حتى صار الحجاب رمزاً من رموز المقاومة للاحتلال، ومن اللافت أنه بعد أكثر من قرن لا يزال الرؤساء المتعاقبون على الحكم في فرنسا يرفضون الاعتذار عن الجرائم الإرهابية الموصوفة التي تفوح منها رائحة العنصرية في حرب الجزائر، بما فيها تجريب الأسلحة النووية والجرثومية والكيماوية بالمدنيين ونزلاء السجون، على رغم أنّ كلّ من تناوبوا على الرئاسة الجزائرية من أصدقاء فرنسا وخصومها كانوا يواظبون على تجديد الدعوة لمثل هذا الاعتذار.

– من المفيد أن ينتبه دعاة الثورة الثقافية إلى أنها لا تكون على ضفة واحدة إلا عندما تكون تبريراً متسرّعاً، لضفة مدانة لتبرئتها من جرائمها، فالغرب الذي ينزف مواطنوه تحت سكين الإرهاب الذي يرفع شعار إقامة دولة الخلافة الدينية، يصرّ على مواجهته بوصفة التحالف مع دولة خلافة أخرى هي تركيا الإخوانية العثمانية، ودولة ولاية إلهية بلا دستور إلا هبة الوهابية هي السعودية، ودولة نقاء وتطهير عرقي هي «إسرائيل» اليهودية، ولا يقاتل إلا الدولة العلمانية الوحيدة في المنطقة التي تمثلها سورية، ويواصل الإصرار على زعم خوض الحرب على الإرهاب من دون أن يستدعي منه ذلك التفكير ولو من باب الواقعية في التدقيق بفرضية القدرة على خوض حربين عالميتين على سورية والإرهاب في آن واحد، ولا يرفّ لهذا الغرب جفن وهو يرى الهجمات على المساجد والتعبئة العنصرية ضدّ المسلمين في مدنه وعواصمه، وملاحقة المهاجرين بالسباب والشتائم والزجاجات الفارغة، ويستنفر لحرب صليبية جديدة عملت لها الحركة الصهيونية اليهودية منذ زمان طويل وأنتجت لحسابها صهيونية مسيحية وصهيونية إسلامية.

– هل يحتاج هذا الغرب بعد كلّ ذلك إلى من يربّت على كتفيه أم إلى من يشدّه بشعره؟

– ثورة ثقافية مطلوبة نعم، لكن مدخلها أن يقتنع الغرب بأنّ أفضل ما لديه ويرفض تصديره إلينا وربما يعيد النظر في التمسك فيه، هي قيمة العلمنة والدولة المدنية، والمطلوب رفعها بدلاً من نفاق الديمقراطية إلى مستوى القيم الأخلاقية المحدّدة للتحالفات والخصومات، فيصير مقياس الحكم على السياسات «الإسرائيلية» والتركية والسعودية والسورية وتحديد من يقف في معسكر العداوة ومن يقف في معسكر الحلفاء هو مدى مطابقة السياسات لمعايير العلمنة.

– حتى ذلك الحين سيبقى العالم يتخبّط بدمائه، والإرهاب يستسقي نظيره، ولحس المبرد لعبة نزيف دائم.

ناصر قنديل

التقسيم بالطائفية ... (تتمة ص1)

التقسيم المرّة التي عانى ويعاني منها عرب المشرق منذ انهيار السلطنة العثمانية أواخرّ الحرب العالمية الأولى.

في العراق، يتنامى اتجاه قَبَلي ومذهبي يدعو إلى إنشاء جيش عشائري لدعم الجيش العراقي في تحرير بعض المحافظات ذات الغالبية السنّية من سيطرة «الدولة الإسلامية»! فقد ورد في صحيفة «الحياة» (7/1/2015) أنّ وفداً من عشائر الأنبار ووجوه المحافظة سيزورون الولايات المتحدة منتصف الشهر الجاري، بموافقة رئيس الحكومة حيدر العبادي، «للبحث مع المسؤولين الأميركيين في مصير المدن السنّيّة وآليات مواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية» الذي يسيطر على ثلثي المحافظة». وكان وفد سنّي ضمّ شيوخ عشائر مناهضين للحكومة ومسؤولي فصائل في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى (الموصل) زار واشنطن في 28 تشرين الثاني الماضي للبحث في أوضاع تلك المحافظات واتّفق على تشكيل قوة سنّية قوامها مئة ألف عنصر في إطار «الحرس الوطني».

تأييد رئيس الحكومة العبادي لإنشاء «قوة سنّية» يبدو غريباً وعصيّاً على الفهم. ففي مناسبة الذكرى 94 لتأسيس الجيش العراقي، أكّد العبادي «أن يوم تحرير كل أراضي العراق من تنظيم «داعش» بات قريباً». وزير الدفاع خالد العبيدي أكد الأمر نفسه قائلاً إن «محافظة نينوى ستشهد معركة الفصل والفيصل تحت شعار «قادمون يا نينوى». حسناً، إذاً، كان «تحرير أراضي العراق كلها من تنظيم «داعش» بات قريباً»، فلماذا يؤيد العبادي الدعوة إلى إنشاء «قوة سنية» بالتعاون مع الولايات المتحدة؟ ولماذا يدعو العبيدي إلى «ثورة عشائرية للتخلّص من العدو الغريب عن جسد المجتمع العراقي»؟ ماذا سيكون موقف العبادي والعبيدي إذا ما دعا قادة فصائل شيعية في العاصمة بغداد ومحافظتي ديالي وبابل إلى إنشاء جيش عشائري بالتعاون مع إيران «للتخلص من العدو الغريب عن جسد المجتمع العراقي»؟ هل بالعشائر وجيوش الطوائف يتحرر العراق ويتوحد؟

في شمال سورية وشرقها، أصبح تقاسم المحافظات بين «الدولة الإسلامية» و«النصرة» وغيرهما أمراً واقعاً على أساس طائفي ومذهبي. في هذا السياق، وتحت شعار مقاومة «داعش»، نقلت «رويترز» عن مسؤول رفيع في وزارة الخارجية التركية قوله إن تركيا والولايات المتحدة تسعيان إلى وضع اللمسات الأخيرة على برنامج لتجهيز وتدريب معارضين سوريين، موضحاً أن «البرنامج يهدف إلى تدريب 15 ألف مقاتل خلال ثلاث سنوات «اعتباراً من شهر آذار المقبل. غني عن البيان أن المعارضين المنوي تدريبهم وتسليحهم سيأتون بالتأكيد من المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة السورية المسلحة، وهي مناطق ذات طابع سنّي سيدمغ الجيش المنتظر بلون مذهبي فاقع في غالب الأمر.

إلى ذلك، فإن مواقع نشر هذا الجيش ستكون ضمن مناطق تمارس فيها المعارضة السورية سيطرة وسطوة. وضع هذه المناطق ذات الغالبية السنّيّة يساعد القوى الخارجية في تنفيذ مخطط تقسيم البلاد، خصوصاً إذا لم تتوصل الحكومة في دمشق وقيادات المعارضة إلى اتفاق على حل سياسي للأزمة المتفاقمة.

في اليمن، تتخذ الإضطرابات منحى عشائرياً وطائفياً في آونة واحدة، ذلك أن الحوثيين الذين باتوا يسيطرون على محافظات عدة في شمال البلاد زيديون (شيعة)، فيما الفصائل التي تواجههم يغلب عليها الطابع السني الشافعي. فوق ذلك، هناك فصيل «القاعدة» ذو الطابع السني المعادي لسائر القوى المتقاتلة ولاسيما الحوثيين، ناهيك عن قوى الحراك الجنوبي (عدن) ذات الاتجاه الانفصالي ما يفاقم الأزمة الراهنة.

في ليبيا، تردت الأوضاع على نحو بالغ الحدة والتعقيد. ذلك أن الفصائل الموالية كما المعارضة تتناسل بوتيرة عجيبة وتتوزع مختلف قبائل وعشائر البلاد ما يضفي على الحروب الدائرة طابعاً عشائرياً صارخاً. ولعل الحسنة الوحيدة لهذه الحروب أنها غير طائفية وغير مذهبية كونَ جميع السكان، بدواً وحضراً، مسلمين ينتمون في غالبيتهم إلى المذهب المالكي.

هكذا يتضح أن القوى الخارجية الناشطة لتقسيم العراق وسوريةِ واليمن وليبيا وتقاسمها مناطقَ نفوذ فيما بينها، لا تحتاج إلى عناء كبير في استخدام القبلية والطائفية والمذهبية أدوات للتفريق والشرذمة لأن القوى والفصائل الإسلاموية والعشائر والطوائف المتصارعة توّفر عليها العناء بممارساتها البالغة العنف والشراسة.

أملنا ان تؤدي استجابتنا لهذه التحديات إلى تعميّق الوعي الوطني والاجتماعي بخطورة قوى الهيمنة الخارجية وفصائل الإرهاب والعنف الأعمى الداخلية، وإلى تحفيز القوى الوطنية والديمقراطية في السلطة والمعارضة على إدراك حقيقة بازغة هي أن التقسيم ممكن بالطائفية والعشائرية وأن التحرير والتوحيد مستحيلان بهما، وأنه آن الأوان للتوافق على برنامج متكامل لمواجهة قوى الإرهاب والعنف الأعمى سياسياً وميدانياً، وفكّ التحالف مع القوى الخارجية الناشطة لتعزيز هيمنتها بالتقسيم والشرذمة بالعشائرية والطائفية.

د. عصام نعمان

إعلانات رسمية

إعلان عن مناقصة عمومية

إن المديرية العامة لأمن الدولة ترغب في إجراء مناقصة عمومية للتأمين على آليات المديرية العامة لأمن الدولة للعام 2015 على أساس السعر الأدنى.

فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة العمومية الحضور إلى قسم التلزيم في المديرية العامة المذكورة - محلة سبينس - للاطلاع على دفتر الشروط الخاصة وتقديم طلباتهم وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان ولغاية الساعة 12.00 من تاريخ 2015/1/30.

إن جلسة فض العروض تجري في مبنى المديرية العامة الساعة 10.00 من تاريخ 2015/1/31.

اللواء جورج قرعة
المدير العام لأمن الدولة
التكليف 48

إعلان عن مناقصة عمومية

في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2015/01/27 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ«تقديم يد عاملة مختلفة لدى مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان للعام 2015» وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.

يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على دفتر الشروط الخاص في الطابق الثالث - المكتب الرئيسي - شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي لقاء مبلغ / 1.500.000/ ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء إيصال يضم إلى العرض.

تقدم العروض باليد إلى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة أقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد إجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.

رئيس مجلس الإدارة
المدير العام
المهندس جوزف نصير

إعلان

تعلن المديرية العامة للأمن العام أنه واعتباراً من تاريخ 2015/01/15 سيتم إيقاف العمل بتجديد الإقامات للرعايا العرب والأجانب عبر مراكز ليبان بوست فيما خصّ الكفلاء (في حال وجودهم) الذين يسكنون ضمن نطاق محافظة بيروت، وبالتالي إلزامية تقديم طلبات التجديد حصراً في مركز أمن عام بيروت الإقليمي تحت طائلة إلغاء طلب التجديد مع التأكيد على:

- إلزامية حضور العربي أو الأجنبي مع الكفيل عند تقديم طلب تجديد الإقامة (من الأنموذج القديم) وذلك بهدف الحصول على بطاقة الإقامة البيومترية الذكية.
- وجوب التقدم بطلب الإقامة قبل فترة /5/ أيام على الأقل من:

- انتهاء مدة صلاحية السمة (فترة السماح) بالنسبة للطلبات الجديدة.

- انتهاء صلاحية الإقامة في حال التجديد.

إعلان

تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة - القاديشا عن استدراج للعروض لشراء أعمدة خشبية طول 12 م. (عدد 200) - طول 14 م. (عدد 100)، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الإدارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ ثلاثمائة ألف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من قسم الشراء في المصلحة الإدارية في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل.

تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا - البحصاص.

تنتهي مدة تقديم العروض يوم السبت الواقع فيه 31 كانون الثاني 2015 الساعة 12 ظهراً ضمناً.

مدير القاديشا بالإنابة
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 12